

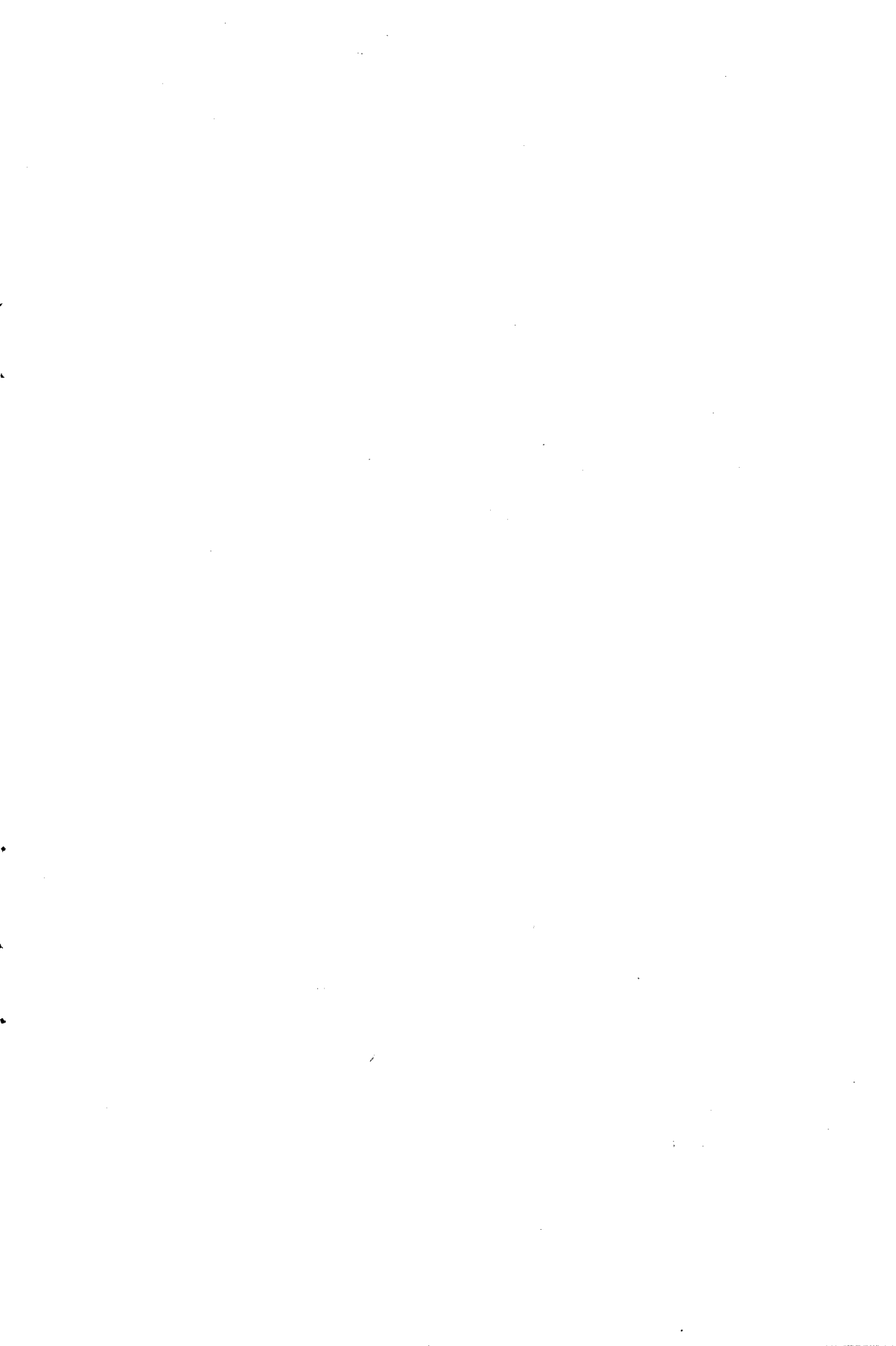
# **الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل مقارنة بالاتحاد النقدي الأوروبي- الدوافع والتحديات**

أ.م.د/ محمد بن متعب العتيبي

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- قسم الاقتصاد

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض- السعودية



## الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل مقارنة بالاتحاد النقدي الأوروبي - الدوافع والتحديات

أ.م.د/ محمد بن متعب العتيبي

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم الاقتصاد - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - السعودية

### ١ - مقدمة :

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل وإصدار العملة الخليجية الموحدة أهمية اقتصادية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيزاً لتطورات العمل الاقتصادي والتجاري فيما بينها بما يؤدي إلى إيجاد كتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية .

ومع تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية والدولية وتحرير التجارة العالمية والعملة الاقتصادية بات من المحتم على دول مجلس التعاون الخليجي كتكتل سياسي واقتصادي أن تسعى جاهدة لتحقيق أهداف هذا التكتل وعلى رأسها التكامل الاقتصادي بمراحله المختلفة بما فيها توحيد العملة الخليجية على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لعمق الترابط والتشابه السياسي والاقتصادي والتاريخي والديني والجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي فقد شهد العمل الخليجي المشترك نمواً مطرداً وناجحاً منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو ١٩٨٠ تمثل في منطقة التجارة الحرة التي بدأ العمل فيها في عام ١٩٨٣ ، والاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه مطلع ٢٠٠٣ ، والسوق المشتركة ٢٠٠٧ ، وتحديد شهر يناير من عام ٢٠١٠ كموعّد لإصدار العملة الخليجية الموحدة ، إلا أنها واجهت بعض العقبات أو التحديات التي حالت دون التنفيذ في الموعد المحدد وجرى التغلب على هذه العقبات لتبدأ معها مرحلة جديدة من العمل المشترك . والعملة الموحدة ما هي إلا عملية تتويج للحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة والمصير المشترك بين مجموعة من الدول على درجة كبيرة من الانسجام في الرؤى والغايات والأهداف والآمال<sup>(١)</sup> .

وقد تباينت الآراء واحتدم الجدل بشأن إصدار العملة الخليجية الموحدة بين مؤيد ومعارض ، فهناك من يرى ضرورة الإسراع في تنفيذ الوحدة النقدية وإصدار العملة الخليجية حتى ولو لم تكن الشروط كافية ويستند في ذلك على التسلسل العكسي للاتحادات النقدية في العالم باستثناء التجربة الأوروبية ، وهناك من يعارض هذا التوجه بحجة أن دول المجلس مازالت غير مؤهلة للدخول في وحدة نقدية قد يترتب عليها الكثير من المخاطر<sup>(٢)</sup> .

ومن المحتمل أن تشهد المرحلة المقبلة تحديات بالغة أمام مسيرة تحقيق الوحدة النقدية وإصدار العملة الخليجية ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاعتراف من قبل قادة دول المجلس بأن هناك تعارضاً بين

المصالح والمواقف والسعي لإيجاد حلول مرضية لها من أجل التوصل إلى موقف خليجي موحد إقليمياً ودولياً .

## ٢ - مشكلة البحث :

تكمّن إشكالية البحث الأساسية في تساؤل رئيسي: ما مدى نجاح دول مجلس التعاون في إنشاء اتحاد نقدي خليجي وإصدار عملة خليجية موحدة؟ . وفي ضوء هذا التساؤل فإن البحث يستهدف الإجابة على الأسئلة التالية :

١. هل تمثل دول مجلس التعاون منطقة عمله مثلى ؟
٢. ما هي الشروط اللازمة لضمان نجاح العملة الخليجية الموحدة ؟
٣. ما مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس حالياً بالدولار ؟
٤. هل إصدار عملة خليجية موحدة سيعزز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أم العكس ؟
٥. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الإتحاد النقدي الأوروبي والإتحاد النقدي الخليجي المحتمل؟
٦. ما هي الآثار المحتملة للعملة الخليجية الموحدة؟

## ٣ - أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة نتيجة إصدار العملة الخليجية الموحدة وانعكاساتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم هذه الآثار من أجل وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للتكيف معها وتعظيم الاستفادة من آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية . كما يهدف البحث أيضاً إلى التعرف على مدى نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق شروط منطقة العملة المثلى ومعايير التقارب النقدي لضمان نجاح العملة الخليجية الموحدة بالمقارنة مع الإتحاد النقدي الأوروبي ، مع تقييم هذه الشروط واقتراح بعض التوصيات بشأنها .

## ٤ - فروض البحث :

ينبني البحث على الفرضيات التالية :

١. صعوبة تحقيق دول مجلس التعاون لشروط التقارب النقدي في حالة تراجع أسعار النفط العالمية .
٢. انحسار دور السياسة النقدية في حالة إصدار العملة الخليجية الموحدة .
٣. استمرار ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار .
- ٥ - المنهجية البحثية وأسلوب جمع البيانات :

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان روابط النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون ومدى تحقيق هذه الدول لمعايير التقارب النقدي في إطار منطقة العملة المثلى . بجانب ذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن مع أخذ تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي نموذج

للمقارنة مع الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الإتحادين النقديين وإمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا الشأن . ومن أجل تبسيط المقارنة فقد تم صياغة عدد من المعايير والمؤشرات العامة والاقتصادية والفنية والمرحلية لضمان نجاح الاتحاد النقدي الخليجي<sup>(٣)</sup> . وفيما يتعلق بأسلوب جمع البيانات اللازمة لتحقيق أغراض البحث فقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على النشرة الإحصائية والاقتصادية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وتقاريرها الدورية ودراساتها القطاعية الصادرة عن وحدة قطاع الشؤون الاقتصادية وإدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي ، بالإضافة إلى بعض الدراسات المنشورة في الندوات والمؤتمرات والدوريات العلمية ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث .

٦ - خطة البحث : ينقسم البحث إلى الأجزاء التالية:

- الجزء الأول : مفهوم وتطور الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل .
- الجزء الثاني : معايير التقارب المالي والنقدي للاتحاد النقدي الخليجي المحتمل بالمقارنة بالاتحاد النقدي الأوروبي.
- الجزء الثالث : التشابه والاختلاف بين الإتحاد النقدي الأوروبي والاتحاد النقدي الخليجي المحتمل.
- الجزء الرابع : العملة الخليجية الموحدة وبدائل الربط بالدولار.
- الجزء الخامس : الآثار المحتملة للعملة الخليجية الموحدة .
- الجزء السادس : نتائج ومقترحات البحث .

## الجزء الأول : مفهوم وتطور الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل

١ - مفهوم الاتحاد النقدي طبقاً لنظرية منطقة العملة المثلى وفكرة العملة الخليجية:

يعبر التكامل النقدي عن امتلاك مجموعة من الدول تجمعها خصائص إقليمية متشابهة لعملة واحدة أو مجموعة عملات لها القدرة على حرية التحويل والحركة والتداول دون قيد أو شرط في منطقة التكامل ومرتبطة بأسعار صرف مثبتة ، ويتم تحديد وإدارة ومراقبة هذه العملة أو العملات من خلال سلطة نقدية مشتركة (بنك مركزي مشترك) أو هيئة تابعة للاتحاد النقدي (٤) .

وطبقاً لنظرية منطقة العملة المثلى (مانديل ١٩٦١) ، فإن الاتحاد النقدي يمثل الحالة التي يوجد فيها نظاماً للدفع بين مجموعة من الدول المرتبطة بخصائص متجانسة ، هذا النظام يسمح بتبادل العملات والتحويلات بحرية تامة دون خسارة ، وتتمثل الحالة المثلى لهذا النظام في اتحاد نقدي يتميز بوجود عملة واحدة بدلاً من العملات المحلية للدول الأعضاء ، أو في النظام الذي يتم فيه تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء دون رجعة مع ضمان القابلية الكاملة لتحويل العملات (٥) .

وقد حدد مانديل مجموعة من الشروط اللازمة لضمان نجاح منطقة العملة المثلى منها حرية الافتتاح على العالم الخارجي وانتقال عناصر الإنتاج بدون قيود وزيادة درجة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والتشابه في السياسات المالية والنقدية وتقارب مستويات الدخل والأسعار ومعدلات النمو وتمائل هياكل الإنتاج بجانب ذلك أن تكون الدول الأعضاء عرضة لخدمات مشتركة بشكل متماثل . كما يرى البعض أن منطقة العملة المثلى تترتب عليها منافع وتكاليف اقتصادية للدول الأعضاء ، وبالتالي فإن تكوين هذه المنطقة يجب أن لا يتم إلا في حالة زيادة المنافع مقارنة بالتكاليف (٦) .

وفي هذا الإطار فإن الاتحاد النقدي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وصولاً إلى سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي ثم وحدة نقدية . وتجدر الإشارة إلى أن التطورات النقدية في دول الخليج العربي منذ بداية تأسيس مجالس النقد وإصدار العملات لم تحدث بصورة فجائية بل جاءت عقب تطورات سياسية واقتصادية هامة ، حيث ازدادت وظائف البنوك المركزية ومجالس النقد الخليجية بعد أن كانت مهامها مقتصرة على إصدار النقود، فأصبحت أهدافها تتمثل في إصدار العملات الوطنية والمحافظة على قيمتها وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ومراقبة البنوك الأخرى وتوجيه وتخطيط السياسة الائتمانية فيها ، وهو ما يتضح في قوانين معظم هذه البلدان .

ولم تكن فكرة العملة الخليجية الموحدة وليدة الظروف التي واكبت إنشاء مجلس التعاون الخليجي، بل ترجع بدايتها إلى أوائل السبعينيات ، والتي تمثلت في تعاقب بنك الكويت المركزي مع روبرت مانديل المتخصص في بناء نظرية الاتحادات النقدية (منطقة العملة المثلى) والحاصل على جائزة نوبل في

الاقتصاد عام ١٩٩٩م لترجمة الفكرة إلى خطوات عملية . وقد تركزت الجهود خلال تلك الفترة حول تكوين عملة موحدة تشمل الإمارات الخليجية الصغيرة ، ولم تتضمن الفكرة كلاً من السعودية وعمان ولكن تمت دعوة السعودية للمشاركة<sup>(٧)</sup>.

وفي عام ١٩٧٥ انتهى ماتديل من وضع خطة العملة الخليجية واقترح إطلاق اسم الدينار على العملة الجديدة والدرهم على أجزائها ، وقد جاء اختيار ماتديل لهذه المسميات بناء على دراسته العميقة لتاريخ العملات الإسلامية ، حيث أشار إلى أن العملة جزء من تاريخ الأمة وثقافتها وبالتالي فإن اسم أو شكل العملة يجب أن يعكس تاريخ الأمة . وقد أكد ماتديل على عدم تسمية العملة الجديدة بالريال لأن السعودية لم تشارك في الفترة السابقة في مشروع العملة الخليجية الموحدة . بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة إتباع نسبة ١ : ١٠ في العملة الجديدة لأسباب تاريخية بحتة وليس لأسباب اقتصادية . وقد دلل على ذلك بفترة ازدهار الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي والتي شاع فيها استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي ، أي أن ٥,٦ مثقال من الفضة تساوي مثقالاً واحداً من الذهب ، وبناء على هذه النسبة تم تثبيت سعر التبادل بين الدينار والدرهم بنسبة ١ : ١٠ وقد تم استخدام هذا المعيار لفترة طويلة من الزمن<sup>(٨)</sup>.

وخلاصة القول أن دول مجلس التعاون الخليجي قد استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة تحقيق انجازات كبيرة من مراحل التكامل الاقتصادي ، وبالتالي فهي بحاجة إلى توافر إرادة سياسية فعالة لاستكمال ما حققته من اجل التوصل إلى اتحاد نقدي وعملة خليجية موحده علي غرار التجربة الأوروبية .

## ٢ - مراحل تطور الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل ومعايير التقارب :

اهتم مجلس التعاون الخليجي منذ بداية إنشاؤه عام ١٩٨٠ بالجانب النقدي لتحقيق متطلبات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١٩٨١) والتي تنص في المادة (٢٢) منها على " أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها " . وفي عام ١٩٨٣ تم إنشاء لجنة المحافظين التي كان من مهامها الرئيسية تنفيذ هذه المادة . وعلى مدار السنوات قامت لجنة المحافظين بتنسيق السياسات المصرفية والنقدية وأنشأت لجاناً فرعية في مجالات الإشراف والرقابة المصرفية ونظم المدفوعات والتدريب المصرفي . كما سعت اللجنة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٨٧ للتوصل إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس ، حيث طرحت فكرة تبني حقوق السحب الخاصة كمثبت مشترك غير أنه لم يحصل على الإجماع .

ومع بداية التسعينيات ونهاية حرب الخليج الثانية تم بحث فكرة إنشاء الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون ، ولكن الظروف كانت غير مواتية لذلك قررت دول المجلس تأجيل الفكرة ، وبعد مرور عقدين

من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط عام ٢٠٠١ والتي أقرت إنشاء الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية عام ٢٠١٠<sup>(٩)</sup>.

فقد نصت الاتفاقية الجديدة في مادتها الرابعة على ما يلي "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار". ولتحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الجديدة فإن اللجنة الفنية المكلفة بدراسة متطلبات تنفيذ الوحدة النقدية الخليجية قد حددت برنامج زمني يتكون من ثلاثة مراحل رئيسية<sup>(١٠)</sup>:

المرحلة الأولى : تنفيذ الربط بالدولار الأمريكي كمثبت مشترك للعملة الخليجية بنهاية عام ٢٠٠٢ م ، وقد تم ذلك فعلياً من قبل جميع دول المجلس .

المرحلة الثانية : الاتفاق على تحديد معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي والنسب المتعلقة بها ومكونات وكيفية احتسابها والوصول إليها بنهاية عام ٢٠٠٥ م ، على أن يتم الالتزام بهذه المعايير مع بداية عام ٢٠٠٧ م . وبالفعل تم إقرار هذه المعايير من المجلس الأعلى في قمة أبوظبي ديسمبر ٢٠٠٥ وهي خمسة معايير منها ثلاثة معايير نقدية وتشمل معدلات التضخم وأسعار الفائدة والاحتياطيات النقدية من النقد الأجنبي ومعياران ماليان وهما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة العجز السنوي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي . حيث تم الاتفاق بشأنها على ما يلي :

- ١- ألا يتجاوز العجز في ميزانية الدولة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو عند الانضمام .
- ٢- ألا يتجاوز الدين العام نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو .
- ٣- أن تكون احتياطيات النقد الأجنبي كافية لتغطية ٤ أشهر على الأقل من الواردات للدول الأعضاء .
- ٤- أن يكون معدل التضخم يقل عن متوسط ارتفاع الأسعار في المجلس مع إضافة ٢% .
- ٥- أن يكون معدل أسعار الفائدة يقل عن متوسط أسعار الفائدة السائدة في دول المجلس مع إضافة ٢% .

والمعايير السابقة تتشابه إلى حد كبير (باستثناء المعيار الثالث) مع المعايير الأوروبية التي أقرتها اتفاقية ماسترخت .



المرحلة الثالثة : وفي هذه المرحلة تم الاتفاق على التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة التي كان من المفترض أن تتولى مهام إصدار العملة الخليجية عام ٢٠١٠ وإدارة السياسة النقدية المشتركة لدعم فكرة الوحدة النقدية والإشراف على عملية إطلاقها بحيث تكون السلطة النقدية المشتركة مستقلة في قراراتها وتبدأ في شكل مجلس نقدي تم إقراره بنهاية عام ٢٠٠٦ ليتحول بعد ذلك إلى بنك مركزي خليجي على غرار البنك المركزي الأوروبي .

كما تم الاتفاق على تأجيل مواصفات العملة الخليجية الموحدة ومسامها وأسلوب طرحها للتداول مع نهاية عام ٢٠٠٧ م . وقد كان من المتوقع أن تسير المرحلة الثالثة بنفس وتيرة المراحل السابقة ، وبخاصة أنها تتعلق بالخطوات العملية لإصدار العملة ، إلا أن هناك بعض الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن بعض المسائل الفنية والإجراءات وغيرها أدت إلى تأخرها عن الجدول الزمني المحدد لها .

وبالمقارنة بالمراحل التي مر بها إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) (١٩٩٠-٢٠٠٢) فقد لوحظ أنها تجاوزت وقتاً أطول من العملة الخليجية الموحدة ، وقد مرت أيضاً بثلاثة مراحل هي<sup>(١١)</sup>:

المرحلة الأولى : وقد بدأت في أول يوليو ١٩٩٠ وتهدف إلى تحقيق حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات عبر دول الاتحاد وتحقيق تعاون في السياسات النقدية والمالية .

المرحلة الثانية : وقد بدأت أول يناير ١٩٩٤ بإنشاء معهد النقد الأوروبي .

المرحلة الثالثة : فقد بدأت في أول يناير ١٩٩٩م حيث بدأ العمل من الناحية المحاسبية باليورو ، وفي أول يناير ٢٠٠٢ بدأ تداول اليورو بالأسواق الأوروبية .

وفي ضوء المقارنة السابقة مع العملة الأوروبية يتضح أن توحيد العملة الخليجية يحتاج إلى وقت أطول مما هو مخطط لإصدار العملة ، بالإضافة إلى تخطيط عميق ومعرفة علمية واسعة بالمراحل الاقتصادية التي يجب أن يتم من خلالها بناء القاعدة السياسية الاقتصادية الصلبة التي سوف تقوم عليها العملة الموحدة .

### ٣- المقومات الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي:

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ مشترك وتركيبية اجتماعية متوائمة ، حيث تمثل مجموعة متجانسة في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقدية . فهي تشترك في العديد من السمات التي تؤهلها لتكوين وحدة اقتصادية من أهمها اللغة والدين والعادات والتقاليد المتشابهة وتقارب مستويات الدخل وطبيعة التشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية والحدود الجغرافية ، بجانب الترابط في الأبعاد الثقافية والحضارية عبر فترة زمنية طويلة . كما أن الأهداف السياسية والتنموية تكاد تكون متطابقة نتيجة التشابه في الهياكل الاقتصادية والاعتماد على استراتيجيات مالية واحدة (سلعة

النفط) . بالإضافة لذلك تتسم دول المجلس بانفتاحها على العالم الخارجي بشكل كبير ، حيث تشكل تجارتها الخارجية نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١٢)</sup>.

كما أن هناك الكثير من العوامل المشتركة لدول المجلس فيما يتعلق بتنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي أهمها أن كل عملات دول المجلس مرتبطة بالدولار الأمريكي (مع احتفاظ الكويت بهامش من الحرية في تغيير قيمة الدينار الكويتي) ، كما أن معدلات الفائدة في دول المجلس ما هي إلا امتداد لتلك المعدلات السائدة في الأسواق الأمريكية بسبب ارتباط العملة . بجانب ذلك فإن دول المجلس لديها بنية تحتية على درجة عالية من الكفاءة . هذا بالإضافة إلى تشابه أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي واتسامها بالمرونة من حيث حرية التنقل ومستويات الأجور الاسمية واعتمادها على العمالة الوافدة وبخاصة العمالة الآسيوية ، الأمر الذي يساعد اقتصادياتها على سهولة التكيف مع الصدمات المحتملة دون اللجوء إلى إجراء أي تعديلات في أسعار الصرف ، كما تتوافر لدى دول مجلس التعاون كميات ضخمة من الأصول الأجنبية التي تغنيها عن احتمال اللجوء إلى معالجة الأزمات المالية في حالة حدوثها عن طباعة النقود وإحداث التضخم .

كما تتسم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بأنها تنافسية أكثر منها تكاملية فيما بينها ويتضح ذلك في محدودية التجارة البينية لدول مجلس التعاون. وقد يرجع ذلك إلى التشابه الاقتصادي من خلال التركيز على تصدير النفط ومشتقاته باستثناء نجاح بعض الدول في مجالات أخرى محدودة مثل السعودية في الزراعة ، ودبي في التجارة ، وأخيراً قطر في الغاز<sup>(١٣)</sup> . وهو ما يؤكد على عدم وجود روابط اقتصادية قوية بين دول مجلس التعاون على عكس تجربة الاتحاد الأوروبي ، وما لم تتجه دول مجلس التعاون إلى تبني استراتيجية التنوع الإنتاجي من أجل تقليص الاعتماد على النفط فإنه من الصعب تحقيق اتحاد نقدي خليجي بها

هذا التشابه إلى حد التطابق الكبير بين دول مجلس التعاون الخليجي يجعل من عملية المضي قدماً نحو تحقيق الوحدة النقدية أمراً سهلاً في حالة توافر الإرادة السياسية القوية لقيادة دول مجلس التعاون من أجل تذليل العقبات التي قد تطرأ على الاتحاد النقدي المحتمل .

الجزء الثاني : معايير التقارب المالي والنقدي للاتحاد النقدي الخليجي المحتمل بالمقارنة

### بالاتحاد النقدي الأوروبي

حددت معاهدة ماسترخت الموقع عليها في ديسمبر ١٩٩١ بهولندا والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٢ مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الوفاء بها للدخول في الوحدة النقدية . وقد سارت دول مجلس التعاون الخليجي على نهج مشابه لمعاهدة ماسترخت ، حيث تم الاتفاق أيضاً في قمة أبوظبي ديسمبر ٢٠٠٥ على مجموعة من المعايير التي

يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها من أجل تكوين الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠١٠ والتي واجهت عقبات أدت إلى تأخيرها عن موعدها . وفيما يلي أهم هذه المعايير والشروط في ضوء المقارنة بين الاتحاد النقدي الأوروبي والاتحاد النقدي الخليجي المحتمل :

(١٤)

المعيار	الاتحاد النقدي الأوروبي	الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل
١ - نوع التقارب النقدي	تقارب شكلي وليس حقيقي	تقارب شكلي وليس حقيقي
٢ - عجز الموازنة العامة	لا يتجاوز ٢% من الناتج المحلي الإجمالي	لا يتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي
٣ - المديونية العامة	لا تتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي	لا تتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي
٤ - أسعار الفائدة	متوسط الأسعار في ثلاث دول سجلت في سنة الأساس أضعف النسب مع إضافة ٢% .	متوسط الأسعار في الدول الست مع إضافة ٢% .
٥ - التضخم	متوسط التضخم في ثلاث دول سجلت في سنة الأساس أضعف النسب مع إضافة ١.٥% .	متوسط التضخم في الدول الست مع إضافة ٢% .
٦ - الاحتياطات الرسمية	لا توجد شروط في معاهدة ماسترخت خاصة بالاحتياطات الرسمية	كفاية الاحتياطات الرسمية لتغطية الواردات مدة لا تقل عن أربعة أشهر .
٧ - مدى تطبيق معايير التقارب على الدول الأعضاء	تحقق المعايير السابقة أكبر قدر ممكن من التقارب في حين أنها لم تطبق ، حيث تم بذل جهود كبيرة لبلوغ التقارب حسب نصوص معاهدة ماسترخت ولكن النتائج لم تتطابق مع متطلبات المعايير . ورغم ذلك تمت الموافقة على انتماء كل من إيطاليا وبلجيكا إلى الاتحاد النقدي رغم أن المديونية العامة بلغت ١٢١% ، ١٢٢% من الناتج المحلي لكل منهما على الترتيب ، في حين أن المعيار يتطلب ألا تتجاوز المديونية العامة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي . وهو ما يؤكد أهمية العوامل السياسية في تخطي متطلبات معايير التقارب .	لا تحقق المعايير السابقة أكبر قدر ممكن من التقارب ، لكنها تنطبق على جميع دول المجلس بدون مشاكل ، حيث أن دول المجلس قد تبنت معايير يمكن تطبيقها بسهولة وبشكل مسبق على كل الدول الأعضاء . على سبيل المثال تم بناء المعيار المالي على العجز في حين تسجل دول المجلس فائضاً مالياً . وهنا تم الاستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي فبدلاً من تبني معايير صعبة التحقيق وتقبلها دول لم تنطبق عليها (حالة إيطاليا - بلجيكا) ، تم اللجوء إلى ما هو ممكن تطبيقه .
٧ - عقوبة مخالفة معايير التقارب النقدي	بقاء العضو المخالف في الاتحاد النقدي مع فرض غرامة مالية تتناسب مع حجم المخالفة تتراوح ما بين ٠.٢% - ٠.٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو طبقاً لميثاق الاستقرار والنمو الصادر بموجب معاهدة دبلن عام ١٩٩٣ والمعدل باتفاقية أمستردام عام ١٩٩٧م.	لم تحدد العقوبة بعد ، وتطرح حالياً بعض الأفكار بشأن تنظيم هذه المشكلة عن طريق اتفاقية بين الدول الأعضاء قبل بداية العمل بالاتحاد النقدي ، مع اقتراح ضرورة إنشاء محكمة الاتحاد النقدي للنظر في المخالفات واتخاذ القرار المناسب .
٩ - آلية تنفيذ معايير التقارب النقدي	البنك المركزي الأوروبي	مجلس نقدي يتحول بعد ذلك إلى بنك مركزي خليجي .

وفي ضوء المقارنة بين الإتحادين النقديين الأوروبي والخليجي المحتمل يمكن رصد بعض الملاحظات التالية :

١- أن مساهمة العملة الخليجية الموحدة في تحسين حركة التجارة البينية بين دول الاتحاد المحتمل ستكون أضعف من مساهمة اليورو في التبادل التجاري البيني لدول الاتحاد الأوروبي ، وذلك لأن المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد الأوروبي كانت تتعدى ٦٠% قبل إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن نسبة المبادلات البينية الحالية لا تتعدى ٥% من إجمالي صادراتها الكلية ، حيث تنخفض في بعض دول المجلس إلى حوالي ١,٧% مثل الكويت . وتعتبر هذه النسبة ضئيلة في حالة مقارنتها حتى بالتجارة البينية العربية والتي تصل إلى ٨% من إجمالي الصادرات العربية الخارجية . وقد يرجع تدني نسبة التبادل التجاري البيني لدول المجلس لتشابه طبيعتها الاقتصادية في الاعتماد على سلعة واحدة وهي النفط والتي لا تحتاج منها أسواقها المحلية سوى ١٢% والباقي يصدر للخارج<sup>(١٥)</sup> . ومن هذا المنطلق ليس من المتوقع أن يؤدي إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الموحدة إلى زيادة حركة التجارة البينية بصورة كبيرة ، إلا في حالة واحدة وهي توجه دول مجلس التعاون إلى تنويع اقتصادياتها وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي في النشاط الاقتصادي .

٢- العملة الموحدة تؤدي بصورة تلقائية إلى إلغاء التخفيضات التنافسية المتوقعة للعملة المحلية السائدة بغرض تحسين التبادل التجاري بين دول الاتحاد ، وهو الأمر الذي لا يتحقق في دول مجلس التعاون بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي قبل بداية العمل باليورو ، لأن المعاملات التجارية بين دول مجلس التعاون تتم بالدولار وليس بالعملة المحلية ، وبالتالي لا مجال للتخفيضات التنافسية وبخاصة في ظل محدودية حركة التجارة البينية لدول المجلس .

٣- وفيما يتعلق بمعايير التقارب النقدي ، فمن المعروف أن التقارب هو تضيق الفجوة والتباين بين الدول الراغبة في تنمية علاقاتها البينية وينقسم التقارب من الناحية الاقتصادية إلى تقارب حقيقي وشكلي ، حيث يرتبط التقارب الحقيقي بمستوى المعيشة والبنيان الاقتصادي وبخاصة الدخل والإنتاجية وسوق العمل وحجم الصناعة ، وبالنظر في دول مجلس التعاون يتضح أن دخل الفرد في دولة قطر يعادل أربعة أضعافه في السعودية ، كما أن حجم الصناعة في الإمارات العربية يعادل عشر أضعاف حجمه في البحرين ، وهو ما يؤكد اتساع الفجوة الاقتصادية بين دول المجلس وعدم القدرة على تحقيق تقارب حقيقي . أما التقارب الشكلي فيرتبط بالموازنة العامة للدولة والمديونية العامة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة ، وللتعرف على جدوى هذا النوع من التقارب في دول مجلس التعاون ، فقد أشارت البيانات إلى اختلاف نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي

لدول المجلس ، بجانب التفاوت في حجم فائض الموازنات العامة لدول المجلس من عام لآخر  
(١٦)

ونظرياً يمكن إنشاء الاتحاد النقدي على التقارب الحقيقي أو الشكلي أو الاثنين معاً ، ولكن عملياً قد يستغرق التقارب الحقيقي فترة طويلة من الزمن ولا ينتهي بتحقيق الهدف ، كما أنه ليس شرطاً ضرورياً لتكوين عملة موحدة ، لذلك تتجه كل الاتحادات النقدية في العالم إلى التقارب الشكلي ، وهو النوع الذي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي على غرار التجربة الأوروبية في هذا الشأن . كما أن تحديد معايير هذا النوع من التقارب تعتمد على الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الراغبة في تحقيق الاتحاد والتي تتلاءم وتتسجم مع جهودها في التوصل إلى الوفاء بها ، وبدون ذلك فإن المعايير قد لا تنطبق على الدول المعنية بالاتحاد وبالتالي لا يتم تحقيقه . وبالنظر في معايير التقارب النقدي لدول مجلس التعاون يتضح ملاءمتها بشكل كبير للظروف الاقتصادية والسياسات النقدية المتماثلة لدول المجلس وإن الاختلاف في بعض الأحيان قد يرجع لعوامل نقدية بسبب ارتباط عملات المجلس مع الدولار والذي يواجه منافسة من عملات أخرى مثل اليورو ، مما يؤثر على اقتصاديات دول المجلس بصورة كبيرة وبخاصة فيما يتعلق بتزايد الضغوط التضخمية نتيجة اعتمادها بشكل كبير على الواردات الأوروبية<sup>(١٧)</sup> . لذلك ينبغي في معايير التقارب النقدي مراعاة التطورات الإيجابية والسلبية وضرورة التفرقة بين عوامل الاستقرار والتغير في هذه التطورات مع الاستفادة من التجارب الأخرى في هذا الشأن وتفاذي السلبيات التي اعترضت طريقها واتخاذ الخطوات التي من شأنها تحقيق درجات عالية من التقارب وليس تقليداً لنتائج التجارب الأخرى وبخاصة التجربة الأوروبية .

٤- ومن ناحية التفرقة بين معايير التقارب للإتحادين النقديين الأوروبي والخليجي المحتمل وفقاً للجدول السابق ، فقد لوحظ تطابق تام بين الإتحادين فيما يتعلق بمعيار الدين العام وعدم تجاوزه ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، وكذلك معيار عجز الموازنة العامة وعدم تجاوزه ٣% من الناتج المحلي الإجمالي . كما أن معياري التضخم وأسعار الفائدة متشابهان لحد كبير باستثناء نسبة التضخم الإضافية لمتوسط التضخم في سنة الأساس ، حيث تزيد في الإتحاد النقدي الخليجي لتصل إلى ٢% بدلاً من ١,٥% في الإتحاد النقدي الأوروبي . ولكن على خلاف الإتحاد النقدي الأوروبي تم إضافة معيار خامس وهو الاحتياطات الرسمية في الإتحاد النقدي الخليجي وهو على درجة من الأهمية باعتبار أن الاحتياطات من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لإعادة التوازن في القيمة التعادلية للعملة الخليجية الموحدة تجاه الدولار .

وفي ضوء ما سبق يمكن إبداء الملاحظات التالية على معايير التقارب النقدي والمالي :

١- على الرغم من بناء المعيار المالي على عجز الموازنة وعدم تجاوزه ٣% من الناتج المحلي للدولة الراغبة في الانضمام للاتحاد النقدي الخليجي ، إلا أن هذا المعيار يعتبر غير منطقي نظراً لتحقيق كل دول المجلس فوائض في ميزانياتها خلال السنوات الأخيرة ، ولو كان معيار العجز قد وضع في فترة التسعينيات لكان منطقياً نتيجة العجز في موازنات دول المجلس (باستثناء ميزانية واحدة وهي الكويت عام ١٩٩٧م) خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩م .

والسؤال المطروح : لماذا تم تحديد هذه النسبة ٣% وليس أكثر أو أقل من ذلك؟ حقيقة الأمر ليس هناك أساس معين لتحديد هذه النسبة سوى أنها تبنت النقل الحرفي لنهج المعيار الأوروبي شأنها في ذلك شأن عدم تجاوز المديونية العامة نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو الأمر الذي يعكس تأثير الشروط الألمانية على الاتحاد النقدي الأوروبي وتوجيهه حسب ظروفها الاقتصادية والانسجام التام مع وضعها المالي والنقدي في فترة ما قبل تكوين الاتحاد النقدي ، وبالتالي فإن هذه النسبة المحددة ليس لها أساس علمي أو عملي مطلق يناسب جميع الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد النقدي ، بل هي نسبة تتناسب تحديداً مع خصائص الاقتصاد الألماني<sup>(١٨)</sup> .

كما أن هذا المعيار يحدد نسبة العجز في الموازنة دون الإشارة إلى أسبابها ن فقد يكون العجز في الموازنة ناجم عن زيادة النفقات غير المنتجة (النفقات العسكرية في حالة دول مجلس التعاون) ، وفي هذه الحالة يكون خطيراً حتى وإن كانت نسبته ضعيفة ، وقد يكون العجز في الموازنة أيضاً نتيجة الاتجاه إلى تمويل مشروعات تنموية وحيوية وفي هذه الحالة يكون إيجابياً حتى وإن كانت نسبته عالية .

وفي ضوء ذلك يقترح الباحث من أجل تحقيق التقارب الأمثل بناء المعيار المالي على أساس مبدأ توازن الموازنة العامة وبشرط ألا يؤدي التوازن إلى آثار سلبية قد تكون أكثر خطورة من العجز في الموازنة العامة من خلال التأثير سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الأمر الذي يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي الاتجاه إلى تنوع الهياكل الاقتصادية وترشيد الإنفاق العام وبخاصة النفقات العسكرية وخلق موارد مالية جديدة بخلاف عائدات النفط من خلال استحداث ضريبة القيمة المضافة وإعادة هيكلة النظام الضريبي الحالي وإعادة النظر في سياسات الدعم والرسوم وغيرها .

٢- إن علاج العجز في الموازنة العامة حسب المعيار السابق قد يؤدي إلى التأثير على أسعار الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض ، لذا كان من الضروري تبني معيار أسعار الفائدة بجانب المعيار المالي . وقد تم تحديد سعر الفائدة في الاتحاد النقدي الأوروبي بصورة آلية وسار على نهجها الاتحاد النقدي الخليجي والمتمثلة في اختيار متوسط ثلاث دول سجلت في سنة الأساس أضعف نسبة لأسعار الفائدة (٥,٨%) مع إضافة ٢% ، وبذلك أصبح المعدل النهائي ٧,٨% (١٩) .

وفي ضوء ما سبق فإن تحديد سعر الفائدة في إطار الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل يجب أن يراعى الاعتبارات التالية : ضرورة مراعاة عدم ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، لأن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض وبالتالي يصعب تمويل المشروعات وينخفض النمو ، كما يجب أن تكون أعلى من معدل التضخم حتى لا يتضرر المدخرون ويزيد حجم الادخار ، كما يجب أن تكون أقل من معدل النمو الحقيقي ، حتى لا تزيد خدمة الدين الداخلي ويرتفع العجز في الموازنة ، وأخيراً يجب ألا تقل عن الأسعار المماثلة في الدول الأخرى ، حتى لا تؤدي إلى هروب الأموال للخارج وترتفع البطالة وينخفض النمو . وبالتالي فإن المعيار الأمثل يكمن في التوفيق بين هذه الاعتبارات لتحديد سعر الفائدة المناسب .

٣- وبالنسبة لمعيار التضخم ، فقد تم تحديده في الاتحاد النقدي الخليجي (متوسط معدلات التضخم في دول المجلس مع إضافة ٢%) على غرار التجربة الأوروبية وذلك على الرغم من الاختلاف بين تأثير السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي وتأثيرها في الاتحاد النقدي الخليجي (غير فاعلة) .

وقد بلغ متوسط معدل التضخم في دول مجلس التعاون ٥% وبناء على المعيار السابق يصبح المعدل النهائي للتضخم ٧% ، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة لأنها أعلى من معدل النمو في دول المجلس (٦,٨%) ، كما أنها تفوق معدلات التضخم في كل الدول المتقدمة . لذلك يفضل بناء المعيار على أساس متوسط المعدلات وبدون إضافة ٢% .

٤- فيما يتعلق بمعيار المديونية العامة والمحدد بعدم تجاوزه ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي كشرط للاضمام للاتحاد النقدي الخليجي وهي نسبة مقتبسة من المعيار الأوروبي كما سبق توضيحه عند الإشارة إلى التأثير الألماني على الاتحاد الأوروبي . وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالنسبة للاتحاد النقدي الخليجي ، حيث أن زيادة معدلات النمو في دول المجلس مع تحسن إيرادات النفط قد ساهمت بشكل كبير في تراجع المديونية العامة ، بسبب العلاقة العكسية بين النمو والمديونية ، كما أن غالبية دول مجلس التعاون تعتبر دائنة أكثر من كونها مدينة ، ومع ارتفاع فائض الموازنات الخليجية مؤخراً انخفضت المديونية نتيجة العلاقة العكسية بين الفائض المالي والمديونية .

٥- وأخيراً بالنسبة لمعيار الاحتياطات الرسمية والتي تشتمل على أرصدة الدولة من النقد الأجنبي وقيمة الذهب لدى البنك المركزي وما للدولة من حقوق سحب خاصة في صندوق النقد الدولي ، فإن مصدرها الرئيسي في دول مجلس التعاون يتمثل في الصادرات النفطية والمقدرة في غالبيتها بالدولار الأمريكي . وتستخدم هذه الاحتياطات لتمويل عجز ميزان المدفوعات ورفع القيمة التعادلية للعملة المحلية في بعض الأحيان لسد عجز الموازنة العامة ، كما تبرز أهميتها الزمنية في قدرتها على تغطية الواردات من السلع والخدمات . ونظراً لأن الموازين التجارية لدول المجلس قد حققت فائضاً بلغ ٩١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، وهو ما يشكل حوالي ١٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي لها ، لذلك فإن حجم الاحتياطات الرسمية لدول المجلس ستكون كبيرة وبخاصة مع التزايد المستمر في أسعار النفط . وبسبب علاقة هذه الاحتياطات بالتجارة الخارجية لذلك تبنت دول المجلس معيار الاحتياطي الرسمي ومدى كفايته لتغطية الواردات لمدة لا تقل عن أربعة أشهر . وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن معيار الاحتياطات الرسمية يشوبه بعض العيوب منها :

- عدم انسجام المعيار من الناحية الشكلية مع طريقة المعايير الأخرى المبنية على النسب المنوية .
- أن المعيار ينطبق على جميع دول المجلس باستثناء البحرين ، حيث أن احتياطاتها لا تكفي للمدة المحددة في المعيار .

خلاصة ما سبق فإنه يتعين على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الاستمرار في العمل من أجل تحقيق معايير التقارب التي تم الاتفاق عليها ليس فقط بمجرد انتهاء الفترة التحضيرية لإصدار العملة الخليجية الموحدة بل أيضاً بعد إطلاق مسيرة الاتحاد النقدي ، وما لم يتم ذلك فليس من المتوقع استمرارية الاتحاد النقدي الخليجي ، لذلك يقتضي الأمر الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن والذي حقق نجاحاً كبيراً على الرغم من التفاوت الملحوظ في معايير التقارب وتباين المصالح .

الجزء الثالث : التشابه والاختلاف بين الإتحاد النقدي الأوروبي والإتحاد النقدي الخليجي المحتمل  
يمكن التفرقة بين الإتحاد النقدي الأوروبي والإتحاد النقدي الخليجي المحتمل من خلال استخدام مجموعة من المعايير منها مايرتبط بالمعايير العامة ، ومنها مايرتبط بالمعايير الاقتصادية ، وأخيراً المعايير المرحلية و الفنية والتحضيرية للتعرف على طبيعة الاختلاف والظروف التي سادت نشأة ومرحل كل منهما وذلك علي النحو التالي :



أ - المعايير العامة :

المعيار	الاتحاد النقدي الأوروبي	الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل
١ - النظم السياسية	نظم سياسية ديمقراطية .	نظم سياسية ملكية .
٢ - النظم الاقتصادية ومؤشر الحرية الاقتصادية	نظم اقتصادية حرة بنسبة ٨٥% ، وتدخل الدولة فيها محدود جداً واقتصادياتها تكاملية بسبب التنوع الإنتاجي .	نظم اقتصادية حرة بشكل محدود ، وتدخل الدولة فيها كبير لدرجة السيطرة بسبب هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد واقتصادياتها تنافسية بسبب التركيز على النفط .
٣ - الحدود الجغرافية	ذات حدود جغرافية متباعدة ومعقدة .	ذات حدود جغرافية متجاورة .
٤ - وحدة اللغة	تختلف اللغات السائدة في دول الاتحاد النقدي الأوروبي ، حيث توجد ٨ لغات للدول الأعضاء ، وهذه اللغات مرجحة للزيادة بعد انضمام دول أخرى من أوروبا الشرقية .	لغة واحدة وهي اللغة العربية .
٥ - العملات المحلية السائدة قبل الاتحاد النقدي	تتعدد العملات المحلية التي سادت قبل تكوين الاتحاد النقدي ، حيث تضمنت ٨ مسميات للعملات .	متقاربة وتضم ٣ مسميات هي الريال ، الدرهم ، الدينار .
٦ - الاعتماد على العمالة الوافدة	محدودة وتصل في المتوسط لدول الاتحاد النقدي حوالي ٧% من إجمالي العمالة .	عالية جداً ويصل متوسطها حوالي ٦٠% من إجمالي العمالة .
٧ - معدل تحويلات العمالة الوافدة	محدود جداً ولا يتعدى ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة إعادة الاستثمار داخل دول الاتحاد النقدي .	من أعلى نسب التحويلات بالمقاييس العالمية وتشكل حوالي ٩% من الناتج المحلي الإجمالي .
٨ - حجم الأسواق المالية والنقدية	أسواق واسعة وقوية وتستخدم تكنولوجيا متقدمة وبورصات مالية قوية	أسواق ضيقة الأسواق وضعفها ، كما أن التكنولوجيا المستخدمة محدودة .

ب - المعايير المتعلقة بالخصائص والأهمية الاقتصادية (٢٠) :

المعيار	الاتحاد النقدي الأوروبي	الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل
١ - معدل النمو الاقتصادي	%٢,٥	%٦,٨
٢ - معدل التضخم	%٠,٩	%٥
٣ - معدل البطالة	%٨,١	%١٠
٤ - معدل الفائدة لثلاثة شهور	%٣,٧	%٢,٧٥
٥ - الصادرات للناتج المحلي %	%١٣,٦	%٣٣,٣
٦ - الواردات للناتج المحلي %	%١٢	%٤٤,٧
٧ - الدين الحكومي للناتج المحلي %	%٧٤,٥	%٢٣,٥
٨ - الرصيد الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	%١,٧	%١٩,٣
٩ - الناتج المحلي إلى الناتج المحلي العالمي %	%١٥	%١,٥
١٠ - مساهمة قطاع الصناعة للناتج %	%٢٥	%١٣
١١ - مساهمة قطاع الخدمات للناتج %	%٦٣	%٤٢,٣
١٢ - مساهمة قطاع الزراعة للناتج %	%١٢	%٤
١٣ - متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج	٢١,٥٣ (بالآلف دولار)	٢٠,٣٧ (بالآلف دولار)
١٤ - معدل التبادل التجاري البيني لدول الاتحاد %	%٦٠	%٥
١٥ - معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	%٣	%٦,٦
١٦ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العالم %	%٤١,٥	%٢
١٧ - فعالية السياسة النقدية	فاعلة بشكل كبير نتيجة حرية أسعار الصرف .	غير فاعلة نظراً لتثبيت سعر الصرف مع الدولار .
١٨ - فعالية السياسة المالية	ترتبط بصلوة وثيقة بالسياسة النقدية ولها تأثيرها الواضح على كافة الأنشطة الاقتصادية	تلعب الدور الرئيسي والمؤثر في النشاط الاقتصادي لدول المجلس باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو أهم أدواتها .
١٩ - مدى توافر شروط منطقة العملة المثلثي	لم تتوافر بشكل متكامل بسبب الاختلافات الهيكلية والدورية في اقتصاديات دول الاتحاد ، بجانب العوامل الأخرى .	تتوافر بشكل كبير بسبب تماثل بسبب التشابه طبيعة اقتصاديات دول المجلس .

ج - المعايير المرحلية والفنية والتحضيرية :

معايير الاختلاف	الاتحاد النقدي الأوروبي	الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل
١ - الفترة الزمنية المستغرقة لإنشاء الاتحاد	ظهرت الدعوة إلى الاتحاد النقدي الأوروبي في معاهدة روما عام ١٩٥٧ والتي أُنشئت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة ، وبعد ذلك تم إنشاء الاتحاد النقدي وأصبح اليورو العملة الأوروبية المتداولة عام ٢٠٠٢	برزت رسمياً فكرة الاتحاد النقدي الخليجي في الاتفاقية الاقتصادية عام ١٩٨١ ، وتحديد عام ٢٠١٠ لإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي.
أ - مدة تأسيس السوق المشتركة	فترة سريعة وقصيرة	فترة بطيئة وطويلة (لم تكتمل بعد)
ب - المدة الزمنية بين نشأة السوق المشتركة والاتحاد النقدي	فترة زمنية طويلة استمرت ٤٥ عاماً	فترة قصيرة جداً (٣ سنوات) في حالة الالتزام بالميعاد المحدد .
٢ - الوضع الاقتصادي للفترة التحضيرية	اتسمت الفترة التحضيرية للاتحاد النقدي الأوروبي بعد عام ١٩٩٦ بحالة من الركود والكساد الاقتصادي ، وبدلاً من العمل على زيادة العجز المالي لامتناس الركود التزمت الحكومات الأوروبية بتقليص العجز تطبيقاً لمعاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٣ مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة وتذمر المواطنين الأوروبيين والشعور بالندم على التصويت لصالح الاتحاد النقدي .	تشهد فترة التحضير والاستعداد لإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي حالة من الراج الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقيق فوائض مالية في غالبية الموازنات العامة لدول المجلس ، وبالتالي لن تكون هناك آثار سلبية على المواطن الخليجي.
٣ - العملة المشتركة السابقة للعملة الموحدة .	تم استخدام الوحدة النقدية الأوروبية (الايكو) كعملة مشتركة من الناحية المحاسبية لتسوية المعاملات الجارية بين دول الاتحاد .	لا توجد في دول مجلس التعاون عملة حسابية مشتركة تسبق العملة الخليجية الموحدة التي كان من المتوقع إصدارها ٢٠١٠ .
٤ - كيفية ربط العملة	كانت العملات الوطنية الأوروبية قائمة على تعويم سعر الصرف وفقاً للعرض والطلب ، ولا يزال نظام التعويم سارياً بعد أن حل اليورو محل هذه العملات .	باستثناء الكويت التي كانت عملتها مرتبطة بسلة من العملات فإن كل دول المجلس كانت تربط عملاتها بالدولار ، وبعد أن تم اختيار الدولار كعملة للعملات تخلصت الكويت عن سلة العملات وأصبحت كل عملات دول المجلس مربوطة بالدولار تمهيداً لإنشاء الاتحاد النقدي .
٥ - علاقة البنك المركزي الموحد بالحكومات .	تم حسم علاقة البنك المركزي الموحد بالحكومات خلال الفترة التحضيرية لنشأة الاتحاد النقدي ، وقد تم الاتفاق على الاستقلالية التامة للبنك	لم تحسم بعد ، حيث يرى البعض تمثيل البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي .

	المركزي الأوروبي حيث يتصرف أعضاء البنك المركزي كممثلين للاتحاد النقدي وليس لحكوماتهم .	
٦ - مدى إتباع استراتيجية التدرج المرحلي .	استراتيجية التدرج كاملة وذلك من خلال وضع برنامج زمني لكل مرحلة والالتزام بالمواعيد المحددة لها في تنفيذ الإجراءات المطلوبة .	اختصار المراحل الزمنية بغض النظر عن استيفاء شروط كل مرحلة وعدم الالتزام بالمواعيد المحددة لإجراز بعض المراحل .
٧ - تغيير القيادة السياسية	ليس له تأثير على مسيرة الاتحاد النقدي الأوروبي .	من المتوقع أن يكون له تأثير حسب التوجه السياسي للقيادة والمصالح القطرية .
٨ - دور الشعوب	صاحبة القرار الأول والأخير من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية حرة من بداية الانضمام للكتل الأوروبية وحتى الانضمام للعملة الموحدة (اليورو)	ليس لها قرار سواء في حالة الانضمام أو الانسحاب .
٩ - الفرص المتاحة للانضمام من خارج الاتحاد	إعطاء حوافز لانضمام الدول التي مازالت خارج العضوية مثل توسيع الاتحاد من خلال انضمام بعض دول شرق أوروبا . بجانب منح الدول الأعضاء فرصة للانضمام للاتحاد النقدي بعد تهيئة أوضاعها وظروفها الاقتصادية .	انضمام كل دول مجلس التعاون بغض النظر عن طبيعة ظروفها الاقتصادية ومدى استعدادها للوفاء بمعايير التقارب النقدي . كما لا يوجد في مجلس التعاون نظام لمعالجة وضع الدول الغير مؤهلة اقتصادياً والتي قد تؤدي إلى الانسحاب (حالة سلطنة عُمان) .
١٠ - آلية توزيع المنافع والأعباء	يتفاوت توزيع المنافع والأعباء بشكل نسبي حسب حجم الدولة ومركزها الاقتصادي داخل التكتل والعمل على مساعدة الدول الأعضاء الأقل نمواً والتي قد تواجه أعباء عالية تضر بمصالحها بسبب إجراءات ومعايير التكامل النقدي .	تخوف دول مجلس التعاون من انضمام دول فقيرة مثل اليمن والعراق والأردن قد لا تضيف لها منافع بقدر ما تحملها من أعباء مالية عالية .
١١ - الأوزان النسبية للدول الأعضاء في التصويت	تحدد الأوزان النسبية للدول الأعضاء حسب المساحة وعدد السكان والمراكز الاقتصادية ، بحيث لا يكون للدولة الصغيرة (حالة لوكسمبورج) نفس الوزن النسبي للدولة الكبيرة (حالة ألمانيا) في تقرير مصير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي . وتلعب كل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا (الترويكا الأوروبية) الدور الأكبر في الاتحاد الأوروبي . كما يتم اتخاذ القرارات بناء على الأغلبية المرجحة وليس المطلقة .	تتساوي الأوزان النسبية للدول الأعضاء في مجلس التعاون على الرغم من التفاوت في المساحة وعدد السكان والمراكز الاقتصادية ، حيث تشكل السعودية حوالي ٧٠% من إجمالي المساحة وعدد السكان وحوالي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس ، وبالتالي تتساوى في التصويت على القرارات مع أصغر سكان دول المجلس ، كما يتم اتخاذ

القرارات بناء على الأغلبية المطلقة في دول مجلس التعاون .		
قائم على العواطف والميول السياسية للحكومات ولم يحظى بدراسات كافية للتأكد من ملاءمة الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة العربية وما تواجهه من تحديات مستقبلية .	قائم على أسس علمية وأهداف مدروسة تتسم بالوعي والتأني والتنبؤ بالأحداث في ضوء الظروف التي تمر بها البيئة الأوروبية والتحديات الإقليمية والدولية.	١٢- تحديد الدافع والهدف
ترتبط بكل دولة من دول المجلس بالإضافة إلى المجلس ككل .	لا ترتبط بأي دولة أوروبية في الشكل أو الاسم .	١٣- شكل واسم العملة الموحدة
سلطنة عُمان	انجلترا - الدانمارك - السويد	١٤- حالات التحفظ أو الانسحاب
لا توجد حملات إعلامية للتعريف بالعملة الخليجية .	كبيرة جداً وعلى كل المستويات.	١٥- الحملات الإعلامية والتثقيفية للتعريف بالعملة الموحدة
اليمن - العراق - الأردن .	تركيا ، بعض دول أوروبا الشرقية	١٦- الدول المرجح احتمال انضمامها مستقبلاً

#### الجزء الرابع : العملة الخليجية الموحدة وبدائل الربط بالدولار

لم يعد النظر إلى تثبيت سعر الصرف من خلال قواعد صندوق النقد الدولي قائمة وبخاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض سعر صرف عملتها عقب الأزمة النقدية التي حدثت عام ١٩٧١ ، حيث سمح الصندوق للدول الأعضاء بالخروج عن نظام ربط عملتها بالدولار الأمريكي واستبداله بعملات أخرى يزداد حجم التعامل بها ، كما سمح الصندوق لكل الدول الأعضاء بتحرير أسعار الصرف لعملاتها مع الحفاظ على استقرار الأسعار وعدم تعددها داخل الدولة الواحدة والخروج عن نظام الربط بعملات أخرى حتى وإن كانت قوية (٢١) . وفي ضوء ذلك فإن ربط العملات الخليجية بالدولار وبعد انخفاضه بما يقرب من ٣٥% أمام اليورو الأوروبي قد يؤدي إلى خسائر كبيرة لكل الدول التي ترتبط به، وهو الأمر الذي لا يهم الولايات المتحدة نفسها حيث تجد حالياً في انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مصلحة كبيرة لها ، اقتصادية وتجارية ونقدية ، وهي في نفس الوقت لا تمنع أي دولة في فك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي .

وعلى الرغم من ذلك فقد تم الاتفاق بين دول مجلس التعاون على اختيار الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملات دول المجلس بعد موافقة الكويت التي كانت تعتمد على سلة عملات متنوعة كمثبت

لعملتها ، وهي خطوة تمثل تمهيداً لإيجاد عملة خليجية موحدة . والتساؤل المطروح : هل سيتم ربط العملة الجديدة بالدولار أم بسلة عملات أم بالذهب ، حيث أن لكل منهما مزاياه وعيوبه .

#### ١- تثبيت العملة الخليجية بالدولار :

على الرغم من تفضيل الارتباط بسلة من العملات في ظل تراجع الدولار في ضوء العجز والبطالة والتضخم في الاقتصاد الأمريكي ، إلا أن الارتباط الحالي والفعلي لدول مجلس التعاون بالدولار ، وأيضاً تقييم عوائدها من النفط بالدولار قد رجح قرار دول المجلس في اختيار ربط العملة الجديدة بالدولار على الأقل خلال السنوات الأولى من الاتحاد النقدي الجديد ثم اللجوء إلى الربط بسلة العملات فيما بعد . وهذا الارتباط بالدولار قد يثير مشكلات ليست بسيطة ، الأمر الذي يستدعي وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهةها مستقبلاً .

ويرجع أسباب ربط العملات الخليجية بالدولار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون ، كما أن النفط الخام يتم تداوله عالمياً بالدولار ، بالإضافة إلى أن الإنفاق والإيراد الحكومي لدول المجلس يتم حسابه بعملة الدولار ، بجانب أن معظم أصول القطاع العام والمقدرة بحوالي ١,٥ تريليون دولار في مجلس التعاون يقبل عليها الدولار ، فضلاً عن أن غالبية الاستثمارات والمشروعات مدعومة بالإقراض بالدولار (٢٢) .

ومنذ أن أصدر الاتحاد الأوروبي عملته الموحدة (اليورو) عام ٢٠٠٢ ، لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة تخفيض سعر الدولار بهدف منافسة العملة الأوروبية الوليدة ومنعها من مزاحمة الدولار في السوق الدولية . وكسب الاقتصاد الأمريكي أرباحاً هائلة من جراء هذه السياسة إذ أصبحت البضائع الأمريكية رائجة بسبب تدني قيمتها مقارنة بقيمة البضائع الأوروبية . لكن هذا التخفيض في سعر صرف الدولار انعكس سلبياً على الاقتصاد في دول مجلس التعاون ، الأمر الذي كان له تأثيراً واضحاً على العملات الخليجية المرتبطة به ، وذلك على الرغم من زيادة عائدات النفط .

وكرد فعل على تراجع الدولار شهدت بعض البنوك المركزية الخليجية تحولاً في سياسة استثمار احتياطياتها من خلال قيامها باستبدال بعض الاحتياطيات المقدرة بالدولار إلى اليورو ، وهو الأمر الذي لا يؤثر على استقرار سعر الصرف للعملات المحلية أو التثبيت مع الدولار .

بجانب ما سبق فإن ربط العملات الخليجية بالدولار سوف تكون له آثار سلبية على الصادرات غير النفطية والتي لا تزال تشكل نسبة ٦% في دول مجلس التعاون ، ومن المتوقع عدم زيادتها مستقبلاً بصورة كبيرة ، حيث أنها في بعض الأحيان تشتمل على سلع مستوردة وتزداد أسعارها بشكل مطرد ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تراجع قيمة الدولار .

بالإضافة لذلك فقد يؤدي التراجع في قيمة الدولار إلى تعميق الآثار السلبية المترتبة على استثمارات دول مجلس التعاون في الخارج .

#### ب - تثبيت العملة الخليجية باليورو :

فيما يتعلق بخيار تثبيت العملة الخليجية الموحدة في المستقبل بسلة من العملات يسيطر عليها اليورو ، فهذا الأمر أيضاً يثير العديد من المشاكل ، فعلى الرغم من أن السياسة المتبعة في منطقة اليورو تتميز بالقوة الاقتصادية وعوامل الاستقرار السياسي وغياب السيطرة على حركة رؤوس الأموال والعمل بسياسة تعديل القيمة ، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد لا يخلو من حدوث حالات عجز الموازنات العامة في بعض دول الاتحاد ، وفي حالة استمرارها قد تواجه مشكلة المديونية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم أن اليورو لا يعاني نفس المشاكل التي تواجه الدولار ، إلا أنه من المتوقع أن يتأثر اليورو بالعديد من التحديات والمشاكل ، وبالتالي تضطر الدول الأوروبية إلى الانخراط في تنافس مع العملات الدولية الأخرى من خلال تخفيض قيمة اليورو بدلاً من دعمه وتعزيز موقعه كأقوى عملة في العالم .

#### ج - العودة إلى تبني معيار الذهب :

في ظل عدم التأكد من الاعتماد على الدولار أو اليورو في العملة الخليجية الموحدة مستقبلاً ، يتبقى الخيار الثالث وهو العودة إلى تبني معيار الذهب الذي تم التخلي عنه في غالبية الدول عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث أن الذهب يتمتع بجاذبية خاصة ومؤكدة تتمثل في طابع الاستقرار الذي ينفرد به بالمقارنة بمعظم العملات المتداولة حالياً ، كما يمثل الذهب بوصفه أصلاً عينياً أداة هامة تساهم في الحفاظ على قدرة الاستثمار في المستقبل ، حيث أن دوره لا ينحصر في كونه مجرد أصل من الأصول المالية<sup>(٢٣)</sup> . ورغم الأهمية والجاذبية التي يحظى بها الذهب ، إلا أن التدخل الحكومي في القطاع الخاص وهو الوضع الحالي في اقتصاديات دول مجلس التعاون يجعل سياسة اعتماد معيار الذهب من البدائل غير العملية وذلك نظراً لاعتماد دول المجلس على مبادلة أصل عيني (النفط) مقابل أصل مالي ، لذلك يجب على دول مجلس التعاون تطوير قدراتها الذاتية لإنتاج أصول حقيقية لتعزيز استمرارية تنميتها الاقتصادية على المدى البعيد ، باعتبار أن النفط مصدر قابل للنضوب<sup>(٢٤)</sup> .

#### الجزء الخامس : الآثار المحتملة للعملة الخليجية الموحدة

يعتبر الوصول إلى عملة خليجية موحدة في إطار الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون توجيهاً لما تم إيجازه من مراحل التكامل الاقتصادي ، حيث سترتب على قيام هذا الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية المتعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية أهمها ما يلي :

أولاً : الآثار الإيجابية المحتملة للعملة الخليجية الموحدة :

تتمثل الآثار الإيجابية المحتملة للعملة الخليجية الموحدة فيما يلي<sup>(٢٥)</sup> :

- ١- يمثل إصدار العملة الجديدة لدول المجلس دفعة قوية لتصبح كتلة اقتصادية ذات وزن في العالم لها قدرة موحدة في التفاوض على قضاياها مع شركائها الاقتصاديين والتجارين . وهذا يؤدي بدوره إلى القدرة على تنسيق السياسات وتجنب الازدواجية والتكرار والهدر في الموارد والحصول على شروط سعرية وكمية أفضل ، بالإضافة لذلك فن العملة الجديدة سوف تساعد على تنوع الاقتصاد بدول المجلس وإعداده بالشكل المطلوب لمواجهة المنافسة من قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى .
- ٢- تقليل الحاجة للاحتفاظ بمبالغ كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية ، حيث أن المبلغ المطلوب لمساعدة العملة الجديدة سيكون أقل في حالة توحيد العملة من مجموع الأرصدة والاحتياطيات المكونة لكل عملة في حالة إبقاء كل دولة على عملتها المحلية ، وهو الأمر الذي يتفق مع اقتصاديات الحجم .
- ٣- العملة الخليجية الموحدة تمثل رمزاً للوحدة الخليجية مثلما أصبح اليورو رمزاً للوحدة الأوروبية .
- ٤- العملة الخليجية الموحدة تؤدي إلى تجنب الاقتصاد الخليجي الكثير من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الأزمات النقدية في العالم .
- ٥- خلق بيئة اقتصادية مستقرة لتوسيع التجارة البينية بين دول المجلس وزيادة قدرة الاقتصاديات الخليجية على التكيف مع التطورات الاقتصادية وتوجهات العولمة وتفعيل دور القوى العاملة الخليجية وتسهيل توظيفها وانتقالها بين دول المجلس .
- ٦- إن الاتحاد النقدي قد يرقى بالعملة الخليجية الموحدة كي تصبح عملة عالمية تستخدم كوحدة للحساب ووسيلة للتبادل بين مختلف دول العالم .
- ٧- إزالة تكلفة استبدال النقد الأجنبي وانخفاض مستويات المخاطرة للمعاملات من خلال إزالة أو تقليل تكلفتها ، مما يعزز من كفاءة الاقتصاديات الخليجية ويساهم في زيادة مستوى التكامل الاقتصادي في المنطقة ، بالإضافة إلى أن إزالة التكاليف الناجمة عن فروقات أسعار صرف العملات من شأنه التقليل من تكلفة استيراد السلع وبخاصة السلع خليجية المنشأ ، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين دول المجلس .
- ٨- يؤثر التعامل بعملة خليجية موحدة إيجابياً على أسواق المال الخليجية بصفة خاصة ، حيث سينتج عنه سوق مالي موحد يتصف بدرجة كبيرة من السيولة والعمق ، ويكون



قادراً على إيجاد مؤسسات وأدوات مالية توفر فرصاً استثمارية تستقطب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء ، وبالتالي التغلب على المشاكل التي تعاني منها معظم أسواق دول الخليج حالياً ، والمتمثلة في صغر حجم السوق ومحدودية الفرص الاستثمارية فيها ، وأيضاً تراجع وانحسار تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها وبخاصة الأموال الخليجية المهاجرة .

٩- العملة الخليجية الموحدة سوف تؤدي إلى زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس ، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية وتنمية المشروعات المستقبلية للدول الأعضاء وتقوية ملاءة المشروعات القائمة بدول المجلس بما يساهم في زيادة الناتج الوطني لدول المجلس .

١٠- إن من شأن إطلاق عملة خليجية موحدة العمل على تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية ورفع أدائها وجودة وتنوع خدماتها وخفض تكاليفها على أسس مصرفية متطورة تتلاءم مع المستجدات العالمية ، مما ينعكس إيجابياً على عملاتها في دول المجلس ويؤدي إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات في إطار الدول الأعضاء للاستفادة من اقتصاديات الحجم .

١١- إن وجود عملة خليجية موحدة يستلزم وجود بنك مركزي خليجي موحد على غرار البنك المركزي الأوروبي للقيام بمهمة تنسيق وإدارة وتوحيد السياسات النقدية في دول المجلس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة والتحكم في أسعار الفائدة ، ونظراً لأن العملات الخليجية مثبتة حالياً بالدولار، فإن الإيجابيات المتعلقة باستقرار سعر الصرف قد تكون محدودة .

١٢- تحقيق أرباح كبيرة نتيجة الفرق بين قيمة العملة الخليجية الجديدة وتكاليف طباعتها ، وذلك في حالة إقناع مواطني دول المجلس بالاحتفاظ بتلك العملة لأغراض التداول أو الادخار خارج دول المجلس .

وفي ضوء ما سبق فإن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي ستعزز من الشفافية والاستقرار والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي ، حيث أن هناك جهة عليا تراقب الالتزام بالمعايير المقررة ، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الخليجي .

## ثانياً : الآثار السلبية المتوقعة للعملة الخليجية الموحدة :

في ضوء الاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي ، فإن هناك مجموعة من الآثار السلبية التي قد تعترض طريق دول مجلس التعاون في تحقيق الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة ، حيث أن بعض هذه الآثار لن تكون فنية وإنما تتصل بشكل رئيسي بتوافر الإرادة السياسية بجانب عوامل اقتصادية أخرى ، ومن هذه الآثار ما يلي (٢٦) :

١- التكاليف السياسية المتمثلة في فقدان الدولة لدورها السيادي في تنظيم السياسة المالية والنقدية ، حيث أن كل هذه السياسات سوف تكون من اختصاصات البنك المركزي الموحد الذي من المفترض أن يتمتع باستقلالية كاملة ، ويرسم سياساته بناء على الظروف النقدية والمالية في جميع الدول وليس بناء على ظروف دولة واحدة ، ولا بد لكل الدول بعد ذلك الالتزام بتلك السياسات .

٢- الخلافات السياسية بين بعض دول مجلس التعاون بشأن الحدود .

٣- التنافس السياسي بين بعض دول مجلس التعاون على استضافة مقر البنك المركزي الخليجي الذي ستصدر عنه العملة الموحدة .

٤- عدم الالتزام بالقرارات الصادرة من مجلس التعاون بشأن تعديل التشريعات والقوانين الوطنية للدول الأعضاء والتي قد تتعارض مع ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية للمجلس وبخاصة فيما يتعلق بالسماح للبنوك الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون (قمة أبوظبي) . حيث أن بعض التشريعات الوطنية تفرض قيوداً صارمة على البنوك الخليجية ، في حين أنها تتساهل في شروط البنوك الأجنبية (حالة الكويت) ، حيث ينص القانون الكويتي على عدم فتح فروع لبنوك ، إلا إذا كانت الحكومة أو البنوك الكويتية مساهمة فيها .

٥- قيام بعض دول مجلس التعاون (البحرين) بمخالفة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالتوقيع منفردة خارج إطار مجلس التعاون على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتخلي عن مبدأ المفاوضات الجماعية لمجلس التعاون ، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين الدول الأعضاء . وهو الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات بشأن مستقبل الاتحاد النقدي مما يعرقل التقدم المطلوب للوصول للتكامل الاقتصادي الخليجي ويقلل من القدرة التفاوضية الجماعية لدول المجلس .

٦- المشكلات المثارة بين دول مجلس التعاون حول توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، باعتباره الشريك التجاري الأكبر لدول مجلس التعاون ، وهو الأمر الذي لم يحسم بعد .

- ٧- انسحاب سلطنة عُمان وتهديد دول أخرى بالانسحاب من الاتحاد النقدي (قطر) أدى إلى تأخير إصدار العملة الموحدة فترة أطول عن الموعد المحدد لها في عام ٢٠١٠ .
- ٨- التوترات السياسية بالمنطقة من المحتمل أن تحول دون إصدار العملة الموحدة ، لأن البيئة الاقتصادية ليست بمعزل عن البيئة السياسية ، حيث أن دول مجلس التعاون لديها أولويات سياسية واستراتيجية وأمنية تتعلق بالوضع غير المستقر في العراق والتهديدات الأمريكية على إيران وسوريا وهي من القضايا الأساسية التي تسبق أولويات الاتحاد النقدي .
- ٩- فقدان البنوك المركزية الخليجية صلاحيتها في التحكم في أسعار الفائدة والصرف ، الدين العام والتضخم والدعم ، والتشريعات الاقتصادية والمالية لصالح بنك مركزي مشترك ، وهو من العوامل التي تؤدي إلى إحباط أي عملة مشتركة في العالم .
- ١٠- التكاليف الآتية المترتبة على ضرورة إيجاد تغييرات في الاقتصاد الكلي لكل دولة للوفاء بالمعايير المطلوبة .
- ١١- عدم وضوح المعايير المتعلقة بنسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي ، حيث يقصد بالعجز في الموازنة ، عجز الموازنة الحكومية ، وفي حالة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال فهناك حكومات اتحادية وحكومات محلية . كما أن ميزانية الحكومة الاتحادية أقل من ميزانية حكومة أبوظبي . وفي هذه الحالة كيف يمكن حساب العجز هل وفقاً للموازنة الاتحادية أم موازنة الحكومة المحلية . وفي حالة رغبة السلطة النقدية الجديدة مراقبة العجز ففي أي موازنة منهما ستمت المراقبة (٢٧) .
- ١٢- من المتوقع أن يكون معيار التضخم والمحدد بحوالي (٢%) هو المشكلة الأساسية من بين المعايير الخمسة بسبب اختلافه بين الدول الأعضاء ، حيث أنه من المحتمل أن تواجه الاقتصاديات الأسرع نمواً مشكلة في تحقيق هذا الشرط .
- ١٣- في ظل ارتباط العملة الموحدة بالدولار الأمريكي فإن السياسة النقدية لا أثر لها وبالتالي يجب النظر إلى السياسة المالية كمؤثر رئيسي في تحقيق شروط التقارب ومنها ألا يتجاوز عجز الموازنة ٣% ، الدين العام ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو . وهو الأمر الذي يشكل تحدي لبعض دول المجلس والتي لديها إتفاق كبير حالياً من أجل البناء للمستقبل .
- ١٤- مشكلة الإحصاءات وهي من المشاكل الجوهرية ، حيث أن دول المجلس لا تملك إحصاءات دقيقة، وبالتالي يصعب التعرف على مؤشرات التقارب النقدي بصورة سليمة ، وهو الأمر الذي يعني استفادة الدول غير الملتزمة بالإحصاءات على حساب الدول الملتزمة والتي ستتحمل التكلفة .

- ١٥- الحد من حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة مثل الاقتراض الحكومي من البنوك والشركات وغيرها من القرارات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية .
- ١٦- خلق تكاليف باهظة على الشركات نتيجة تغيير الأنظمة المحاسبية .
- ١٧- التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية وظهور بدائل الطاقة على المستوى العالمي .
- ١٨- ضعف الأنظمة المصرفية وعدم مرونتها .
- ١٩- الخلافات بين الدول الأعضاء حول اسم ومواصفات العملة الخليجية الموحدة .
- ٢٠- الخلافات بين الدول الأعضاء حول ترتيبات سحب العملات الوطنية واستبدال الموجود منها لدى الأفراد والبنوك بالعملة الخليجية الجديدة .
- ٢١- عدم الاتفاق على إنشاء صندوق مالي لضمان استقرار العملة بعد إصدارها .
- وقد أشارت دراسة في صندوق النقد الدولي إلى أن السلبات المتوقعة للعملة الخليجية الموحدة ستكون محدودة بالمقارنة بغيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى مثل منطقة اليورو وغيرها وذلك لأن دول مجلس التعاون لم تلجأ في السنوات الماضية إلى تعديل ترتيبات أسعار صرف عملاتها إلا نادراً ، وهو الأمر الذي يعني ضالة احتمال استخدامها لهذا المخرج في ظل الظروف التضخمية المختلفة أو غيرها من الأسباب الأخرى . كما أن التشابه بين اقتصاديات دول المجلس واعتمادها على النفط يعد بنوياً وبالتالي تتأثر جميعها بأي صدمات محتملة في المستقبل وليس في دولة معينة (٢٨) .
- وفي ضوء ما سبق بأنه يجب على دول مجلس التعاون دراسة قرار إصدار العملة بتأني أو تأجيله إن لم تكن الشروط والمعايير على الدرجة المطلوبة ، حيث أن تأجيل إصدار العملة قد يكون في صالح دول المجلس .

#### الجزء السادس : نتائج ومقترحات البحث

- في ضوء عرض تجربة التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل ، أشارت نتائج البحث إلى ما يلي :
- ١- اعتماد دول مجلس التعاون بشكل مفرط على القطاع النفطي لدرجة الهيمنة مع احتمال استمرارية الاعتماد عليه في المستقبل في ظل عدم تبني سياسات اقتصادية جادة للتنوع الاقتصادي في الهياكل الإنتاجية ، وبالتالي زيادة الاعتماد الاقتصادي على الاستيراد من الخارج ، مما يشكل أحد أهم التحديات التي تعترض نجاح العملة الخليجية الموحدة .
- ٢- تدني معدل التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون (أقل من ٦%) وذلك على عكس المتوقع أن يكون عليه الحال في الدول التي ترغب في تكوين اتحاد نقدي ، حيث يفترض أن يكون معدل

التبادل التجاري بينها مرتفع كشرط رئيسي لنجاح الاتحاد النقدي وتعظيم العائد من قيام منطقة عملة مثلى بين الاتحاد النقدي .

٣- تزايد درجة الارتباط التجاري لدول المجلس مع العالم الخارجي بسبب تماثل طبيعة مستويات النشاط الاقتصادي بها والمعتمد في الأساس على النفط ، مما يزيد من درجة الاكتشاف الاقتصادي لدول المجلس .

٤- تراجع درجة الالتزام السياسي لقادة دول المجلس في تحقيق مشروع العملة الخليجية الموحدة نتيجة معوقات سياسية تتعلق بالسيادة .

٥- صعوبة تحقيق بعض دول المجلس لمعايير التقارب النقدي بسبب عدم تجانس دوراتها الاقتصادية .

٦- عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية متقدمة يمكن من خلالها توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لمتابعة عملية رسم السياسة النقدية بفعالية كبيرة وفي التوقيت المناسب ، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً هاماً في إطار تبني سياسة نقدية موحدة كشرط أساسي لنجاح العملة الخليجية الموحدة .

٧- عدم الاتفاق بشكل واضح حول آلية تنفيذ وتوحيد السياسة النقدية ، والإجراءات الفنية والمؤسسية التي يتطلبها إصدار العملة الخليجية الموحدة والتي لا يمكن تجاوزها قبل إصدار العملة .

٨- استمرارية ربط عملات دول المجلس وكذلك العملة الخليجية الموحدة بالدولار وبخاصة في الفترة الأولى من بداية إصدار العملة ثم احتمال اللجوء للربط بسلة عملات من بينها اليورو في المستقبل .

وفي ضوء ما سبق من نتائج فإن مستقبل نجاح الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة مرهون بتوافر مجموعة من الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها والمتمثلة في المقترحات التالية :

١- دراسة المتطلبات الفنية لنظام العملة الموحدة والتي تتضمن سياسة نقدية موحدة ومستقلة وهذه السياسة تتطلب إجراءات فنية ومؤسسية يمكن استخلاصها من تجارب الاتحادات النقدية وبخاصة التجربة الأوروبية . وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة إنشاء بنك مركزي خليجي موحد كخطوة أساسية لا يمكن تجاوزها قبل إطلاق العملة الموحدة من أجل الحفاظ على قيمة العملة الجديدة أمام العملات الأخرى والإشراف على أداء البنوك المركزية والتجارية في الدول الأعضاء .

- ٢- الاتفاق على أهداف موحدة للسياسة المالية والنقدية بين الدول الأعضاء من خلال مزيد من التنسيق بينهما فيما يتعلق بمعايير التقارب النقدي في ضوء تحديد مقياس موحد لكل الدول لقياس مستويات الأسعار والتضخم وخفض معدلات الدين العام بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة .
- ٣- استكمال الجوانب الفنية اللازمة للاتحاد النقدي بين دول المجلس قبل البدء بالعملية الخليجية بحيث تشمل بجانب أسعار الفائدة المصرفية والتضخم النقدي كلاً من سياسات الائتمان والإصدار والاستثمار والادخار .
- ٤- ضرورة أن يكون تصويت الدول الأعضاء في البنك المركزي الخليجي وفقاً للوزن الاقتصادي للدولة ، لذلك يجب أن تمنح السعودية أصواتاً أكثر من الدول الأخرى ، مع مراعاة تغيير الوزن النسبي لاقتصاديات الدول الأعضاء مع مرور الوقت . وفي حالة عدم توزيع الأصوات وفقاً للوزن النسبي للدول الأعضاء ، فإن ذلك سيؤدي إلى تأثير الدولة الكبيرة في سياسات الاتحاد بشكل عشوائي ومقلب ، وهذا التأثير سيكون غير ثابت وغير مخطط (٢٩) .
- ٥- ضرورة قيام دول المجلس في البداية بتثبيت عملاتها بسلة من الدولار واليورو لضمان درجة كبيرة من الاستقرار لأصولها المالية ومستوى تنافسية صادراتها غير النفطية ، ثم تتبنى بعد ذلك سلة عملات متنوعة .
- ٦- تطبيق برنامج إحصائي مكثف بين دول المجلس من خلال تبني منهجية مشتركة وموحدة في جمع ومعالجة ونشر البيانات المتعلقة بمعايير التقارب والأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي وكذلك تطبيق دليل الإحصاءات المالية والنقدية لدول المجلس التعاون منعاً للتضارب في البيانات . لذلك ينبغي ضرورة توفير قاعدة بيانات إحصائية متقدمة وإنشاء مؤسسة خاصة لهذا الغرض تتسم بالشفافية على غرار الاتحاد النقدي الأوروبي (مؤسسة الإحصاء النقدي الأوروبي) لضمان نجاح الاتحاد النقدي الخليجي .
- ٧- ضرورة تخلي دول المجلس عن قدر من السيادة لتحقيق التكامل السياسي من أجل ضمان نجاح العملية الخليجية الموحدة على المدى البعيد ، وذلك من خلال تجاوز الخلافات السياسية والمتعلقة بالنزاعات الحدودية القديمة .
- ٨- ضرورة إحداث تجانس بين الدورات الاقتصادية لدول المجلس ، حيث أن انتعاش اقتصاد دولة قد يتأثر بانكماش اقتصاد دولة أخرى . لذلك لابد من الجهات المالية في دول المجلس التعاون ، اختيار السياسة النقدية المرنة التي لا تؤدي إلى زيادة شديدة بالنمو الاقتصادي وبالتالي تزيد من حدة التضخم في أحد الدول أو تؤدي إلى انكماش اقتصادي في دولة أخرى .

- ٩- إعادة هيكلة المالية العامة لمعالجة الخلل في الموازنات العامة لدول المجلس ، وضرورة البحث عن مصادر مالية جديدة بخلاف عائدات النفط التي تتسم بالتقلب في أسعارها ، من خلال ضرورة إحداث تنوع اقتصادي بدول المجلس والعمل على تفادي الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الدولية .
- ١٠- ضرورة العمل على تنمية وزيادة حجم التجارة البينية لدول المجلس باعتبارها من المطالب الملحة قبل مرحلة الدخول للاتحاد النقدي حيث تبلغ حالياً نحو ٦% من مجموع التبادل التجاري لدول المجلس مع دول العالم ، في حين تبلغ التجارة البينية داخل منطقة اليورو أكثر من ٧٠% من مجموع تجارة تلك الدول مع العالم .
- ١١- يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من التكتلات النقدية في العالم وبخاصة التجربة الأوروبية (اليورو) ومحاولة التقلب على السلبيات التي واجهها اليورو والمتمثلة في مخاطر العملة وعدم القدرة على المحافظة على قيمتها والتي من المتوقع أن تواجهها العملة الخليجية الموحدة في حال إقرارها .

### الملاحق

جدول رقم (١) : الخصائص الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٠

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	إجمالي المساحة بالآلاف كم <sup>٢</sup>	العملة	إجمالي القوى العاملة بالآلاف	معدل النمو %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالآلاف دولار	الناتج المحلي الإجمالي بالميالار دولار	معدل التضخم %	الفاصل/العجز في الموزنة العامة للدولة بالمليون دولار	الاحتياطيات الخارجية بالميالار دولار	الدين العام الداخلي بالميالار دولار
الإمارات العربية	٤,٨١	٨٣,٦	الدرهم	٢٧٣١	١,٠٢	٢٤,٨٤	١٠٦,٣	٧,٧	(٢٣٢)	١٨,٥٣٠	٢٧,٧
البحرين	٩,٧٦	٠,٧٢٨	الدينار	٣٣٩,٩	٦,٠٠	١٥,٥٧٢	١١,١	٢,٦	٥٢٠,٧٣	١,٦٨٧	١,٧٦
السعودية	٢٣,٥٢	٢٢٥٠,٠	الريال	٦٢٤١,٦	٤,٢	١١,١٩	٢٥٠,٥	١,٨	١٢٣٧٢,١	٢٧,٢٩١	٩٢,٤٨
سلطنة عُمان	٢,٨	٣٠٩,٥	الريال	٦٣٨,١٩	٥,٠	١٠,٢٥٥	٢٤,٦	٣,٠	٥٨٩,٩٦	٣,٣٩٧	٢,٦١
قطر	٩,٤٣	١١,٤٩	الريال	٨٧,٤	٧,٥	٣٧,٦١٠	٢٨,٥	٩,٠	٤٢٧,٠٥٩	٣,٣٤٢	٢,٨١٩
الكويت	٢,٧٨	١٧,٨	الدينار	١٦٣٤,٢	٦,٥	٢٣,٣٠٧	٥٥,٧	٣,٥	٢٠٩٢,٤	٨,٢٤٢	١٣,٣٤١
الإجمالي	٣٥,٨٢	٢٦٧٣,١		١١٦٧٢,٢٩	متوسط	متوسط	٤٧٦,٧	متوسط	١٩٨٥٤,٥٤	٦٢,٦٨٩	١٤٠,٧١
	٩				٦,٦	٢٠,٣٧٤		٤,٦			

المصدر : محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على النشرات الإحصائية والإقتصادية لسنوات مختلفة.

جدول رقم (٢) : مدى تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير التقارب المالي والنقدي عام ٢٠١٠

الدولة	بيان		%معدل التضخم	%سعر الفائدة	%العجز في الموازنة العامة للنتائج المحلى الإجمالى	%الدين العام للنتائج المحلى الإجمالى
	إجمالي	عدد				
	بالمليار	الأشهر				
الإمارات العربية	١٨,٥	٤,١	٧,٧	٢,٥	-٠,٤٨	٢٦,٠
	٣					
البحرين	١,٦٨	٣,١	٢,٦	٢,٩	٠,١١	١٦,٢
السعودية	٢٧,٢	٨,٠	١,٨	٤,٠	٢,٦	٣٦,٩
	٩					
سلطنة عمان	٣,٣٩	٥,٥	٣,٠	١,٥	٠,١٢	١٠,٦
قطر	٣,٣٤	٨,٣	٩,٠	٢,٩	٠,٩٠	١٠,٢
الكويت	٨,٢٤	٩,١	٣,٥	٢,٩	٠,٤٣	٢٣,٩
القيمة المرجعية		٤	%٢	%٢	%٣-	%٦٠,٠
متوسط دول المجلس		٦,٤	%٤,٦	%٢,٧٥	%٤,١٧	%٢٩,٥
(+) أو (-) عن الحد الأقصى		(+) ٢,٤	(+) %٢,٦	(+) %٠,٧٥	(+) ٤,١٧	٣٠,٥ (+)

المصدر : محسوبة من بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على النشرات الإحصائية والاقتصادية لسنوات مختلفة.

### مراجع البحث

١. أحمد الصويح : تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية ، ندوة العملة الخليجية الموحدة : المتطلبات والتطلعات ، غرفة التجارة والصناعة في دبي ، ١١-١٢ أبريل ٢٠٠٦
  ٢. مركز الإمارات للدراسات والإعلام : العملة الخليجية الموحدة ، مشكلات التضخم والسيادة والحدود تعطلان المشروع الأكبر دبي ، ٢٠٠٦ . انظر أيضا : محمد إبراهيم السقا : هل تنجح العملة الخليجية الموحدة - قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البائل ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٥ .
  ٣. تم صياغة هذه المعايير والمؤشرات من خلال الباحث بالاستناد إلى المعلومات والبيانات الواردة في تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تقارير الاتحاد النقدي الأوروبي .
  ٤. محمود سيقلني : التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٥٥٨ .
  ٥. لمزيد من الإطلاع على الآراء المتعلقة بمنطقة العملة المثلى أنظر في ذلك :
- Mundell. Robert: "A theory of optimum Currency Areas" American Economic Review. Vol . 51.1961. P. 657-665.



- Kenen, Peter, "the theory of optimum Currency Areas : Analectic View" In : Monetary Problems on the International Economy, Robert Mundell and Alexander Swoboda, eds. Chicago, Uni of Chicago Press, 2009, P. 41-60.
- Mckinnon. Ronald, "Optimum Currency Areas" , American Economic Review. Vol. 53.2008. P.725- 777.

٦. انظر في ذلك :

- Ishiyama. Yoshide, "The theory of Optimum Currency Areas" A survey. I M F staff papers. Vol. 22, No. 2, 2008. P. 344-383
- Blejer, and others (ed.) Optimum Currency Areas, I M F, 2009.
- Winters, A, "What can European Experience Teach Developing Countries about Integration, The World Economy, Vol. 20, No. 6. September 2008, P. 9-13.

٧. أنس بن فيصل الحجى : العملة الخليجية الموحدة بين الدينار والدرهم والريال ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، العدد ٤٩١٣ ، ديسمبر ٢٠٠٥ . قتيبة عبدالرحمن العاني : تأثير الاتحاد النقدي الخليجي على السياسات المالية والنقدية ، كلية المصارف الإسلامية ، جامعة لوتاه العالمية للاتصالات الحديثة ، أبريل ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ ، وأنظر أيضاً : عبدالمنعم السيد علي : التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، ص ٣٧٧ .

٨. أميلي روتنج : إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠ . انظر أيضاً : أنس بن فيصل الحجى : العملة الخليجية الموحدة ، سبق ذكره . انظر أيضاً : عبدالله بن عيسى : الأهمية الاقتصادية للعملة الخليجية الموحدة ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد ١٢٣٤ ، ديسمبر ٢٠٠٥

٩. للإطلاع على نصوص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الصادرة عام ١٩٨١ والاتفاقية الاقتصادية المعدلة وفقاً لقرارات قمة مسقط عام ٢٠٠١ والصادرة عام ٢٠٠٢ ، يرجى الرجوع إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي - إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي . أنظر أيضاً :

- Nakhleh, E. "The Gulf Cooperation Council : Problems and Prospects", New York , 2009 .

١٠. رجا المرزوقي : الآثار الاقتصادية للاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون على الاقتصاد الكلي ، ندوة العملة الخليجية الموحدة : المتطلبات والتطلعات ، مرجع سبق ذكره ، راجع أيضاً : ناصر إبراهيم القعود : مراحل التكامل الاقتصادي التي تم إنجازها للوصول للاتحاد النقدي ، مرجع سبق ذكره .

١١. نبيل حشاد : الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي - من الفكرة إلى اليورو ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد ٥٥ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٩-١٦ ، أنظر أيضاً : فاروق محمود الحمد : الوحدة النقدية الأوروبية - النشأة والتطور والآثار ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد ٦١ ، يونيو ٢٠٠٠ ، ص ٣١ . انظر أيضاً :
- Chaffour, J. and L. Stemitsiotis, "The Impact of The Euro on Mediterranean Partner Countries" Euro Paper, No. 24 The European Commission 2011.
١٢. هاله السعيد : دراسة تجارب التعاون الاقتصادي الإقليمي - تجربة التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٣٣-٤٣٤ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، يوليو - أكتوبر ١٩٩٣ ، القاهرة ، ص ٥٠٠ .
١٣. عبد اللطيف الحمد : التكامل الإقليمي الخليجي - التحديات والمواجهة ، بحث منشور في كتاب : قمة الكويت وصياغة المستقبل ، الكويت ١٩٩٧ ، أنظر أيضاً : على نايف عبيد : مجلس التعاون ، لدول الخليج العربية : من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ . أنظر أيضاً :
- Julia Devlin, An Institutional Approach to Economic Policy Reform in Gulf States, Occasional Papers, no. 13 (Abu Dabi: ECSSR, 2009).
١٤. بالنسبة لمتوسط معدلات المعايير المطلوبة لدول الاتحاد النقدي الأوروبي ، أنظر : فاروق محمود الحمد : الوحدة النقدية الأوروبية واليورو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ ، وكذلك أيضاً : العربي الجعدي : أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي ، في كتاب : فارس ثابت بن جرادي : أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠٠٠ ، أيضاً : عزت قناوي : الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٥-٤٦٦ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير - أبريل ٢٠٠٢ ، ص ٦٧ .
١٥. عبدالعزيز الحمد العويشق : التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها ، مجلة التعاون ، السنة التاسعة عشر ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ١٣
١٦. صباح نعوش ، الاتحاد النقدي والاقتصادي الخليجي ، معايير التقارب ومعطيات الواقع ، مجلة الاقتصاد اليوم ، ملحق خاص ، فبراير ٢٠٠٧ .
١٧. ماجد بن عبدالله المنيف : أثر الاتحاد النقدي الأوروبي في الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ١٨ ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة

١٩٩٩، ص ١٦٤ ، أنظر أيضاً : عزت قناوي : الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ .

١٨ . على رحال : معاهدة ماسترخت والشروط الألمانية ، جريدة السياسة الكويتية ، ٧ فبراير ١٩٩٨ ، أنظر أيضاً : صلاح الدين حسن السبسي : دراسات نظرية وتطبيقية : قضايا اقتصادية معاصرة ، الشارقة ، الإمارات العربية ، مكتبة الآداب ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٤ .

١٩ . الدول الأوروبية الثلاثة التي سجلت أضعف نسبة لأسعار الفائدة في سنة الأساس عام ١٩٩٨ ، وهي السنة التي سبقت إطلاق عملة اليورو ، كانت فرنسا - النمسا - هولندا ، وانظر في ذلك : نيبيل حشاد : الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٢٠ . إدارة الإحصاء - مركز المعلومات ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الإحصائية، سنوات مختلفة ، وفيما يتعلق بإحصائيات الاتحاد النقدي الأوروبي فقد تم الاعتماد على مؤسسة الإحصاء النقدي الأوروبي لسنوات مختلفة .

٢١ . أنظر في ذلك :

- Alogoskoufis, O. and Portes. "The Euro, The Dollar and The Internatinal Monetray System" In : Masson. P.R. Krueger. H, and Turtelboom. B. EMU and the Internatinal Monetary system, Washington, IMF, 2010.
- Franz Josef Rose, The Euro and The World Monetary System, Inter Economics, Sep- Oct ٢٠١٠, P 220-224, See Also, Deutschland Zeitschrift, Nr. 5 October 2009, S. 34.

٢٢ . سعيد سيف السويدي : اختيار العملة المثلى لتسعير النفط ، مجلة التعاون ، السنة السادسة ، العدد ٢٤ ، ديسمبر ١٩٩١ ، أنظر أيضاً : مركز الخليج للأبحاث ، العملة الخليجية وخيارات بدائل الدولار ، أبريل ٢٠٠٥ . أنظر أيضاً :

- Leany, M.P The Dollar as an Official Reserve Currency under EMU, Paper No.474 June ٢٠٠٨, P 7-9.

٢٣ . إيكارت فويرتز : دور الذهب في العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥ .

٢٤ . ماجد عبدالله المنيف : أهمية اعتبار نضوب الثروة في برامج حسابات الدخل والإنفاق القومي ، مجلة التعاون ، العدد ٣٣ ، مارس ١٩٩٤ . أيضا : جواد الغناني : مجلس التعاون بين توحيد العملة واحتمالات التوسيع ، مركز البصيرة للاستشارات والدراسات الاقتصادية ، الإمارات العربية المتحدة ، فبراير ٢٠٠٦ .

٢٥ . للتعرف على الآثار الإيجابية المحتملة للعملة الخليجية الموحدة أنظر :

- ندوة بعنوان "مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠ : من التنافس إلى التكامل" ، جمعية الاقتصاديين البحرينية ، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ .
- أحمد حسين : العملة الخليجية - جدل حول الأولويات ، مجلة قضايا اقتصادية ، يناير ٢٠٠٦ .
- محمد إبراهيم السقا : هل تنجح العملة الخليجية الموحدة ، مرجع سبق ذكره .
- رجا المرزوقي : الآثار الاقتصادية للاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون ، مرجع سبق ذكره .
- أحمد الصويلح : تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية ، مرجع سبق ذكره .
- ٢٦ . للتعرف على الآثار السلبية المحتملة للعملة الخليجية أنظر :  
- البنك المركزي العُماني - دراسة اقتصادية حول نمو الاقتصاد الخليجي ، قسم الدراسات الاقتصادية ، مسقط ، فبراير ٢٠٠٦ .
- محمد بن عبدالله الشريف : من الحكمة إعادة النظر في موعد توحيد العملة الخليجية ، صحيفة الاقتصاد الإلكترونية ، العدد ٤٩١٣ ، أبريل ٢٠٠٦ .
- صباح نعوش : الاتحاد النقدي والاقتصادي الخليجي ، مرجع سبق ذكره .
- ٢٧ . أحمد الصويلح : تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية والنقدية ، مرجع سبق ذكره .
- ٢٨ . الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، إدارة المال والنقد ، تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول المجلس ، وحدة الاتحاد النقدي ، أكتوبر ٢٠٠٥ .
- Jadresic, E. "On a Common Currency for the GCC Countries" IMF policy discussion paper PDP/02/12, Dec.2010.
- ٢٩ . أنس بن فيصل الحجى : نجاح العملة الخليجية يتطلب توزيع الأصوات ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، مارس ٢٠٠٦ . أنظر أيضاً : نبيل بن عبدالله المبارك : التضخم هو التحدي الأبرز أمام دول الخليج قبل إصدار العملة الخليجية الموحدة ، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ، أغسطس ٢٠٠٦ .